



كلمة الجمهورية اللبنانية

يلقيها

السفير الدكتور نواف سلام
المندوب الدائم

أمام مجلس الأمن

في الجلسة المخصصة لتقدير المفوض بلمار
حول عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة

السيد الرئيس،

أود بداية أن أتقدّم منكم بأحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر الجارى، كما أود أنأشيد بالجهود الكبيرة التي بذلها وفد كوستاريكا، مندوباً دائماً وفريق عمل، خلال ترؤسه أعمال المجلس في الشهر الماضى، وأن أؤكد شكرنا وتقديرنا له.

واسمحوا لي أن أتوجه إلى المفوض بلمار لشكره على التقرير الذى قدمه إلى مجلسكم الكريم عن التقدم في أعمال لجنة التحقيق الدولية المستقلة وعلى الإحاطة التي نوّه فيها بحكومة بلادى على التعاون والمساعدة التي تقدم لعمل اللجنة. وأنهز هذه المناسبة لأعرب له ولفريق عمله عن فائق تقدير حكومي لجهودهم.

السيد الرئيس،

قد يعتبر البعض أن هذا الاجتماع أضحى اجتماعاً روتيناً للاستماع إلى إحاطة المفوض بلمار، غير أن لهذا الاجتماع في لبنان معنى خاصاً، ذلك انه يصادف مع الاحتفالات الدولية بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي كان للبنان شرف المساهمة في صياغته. وفي مقدم هذه الحقوق الحق في الحياة والحق في الحرية والحق في السلامة الشخصية، أي تلك الحقوق الأساسية التي عمل الإرهابيون الجبناء على تدنيسها عمدًا باغتيالهم نخبة من قادة بلادى وباختطافهم أرواح عدد من المدنيين الأبرياء عبر مسلسل أسود من التفجيرات المجرمة.

وكذلك يصادف اجتماعنا اليوم مع الذكرى الثالثة لاغتيال النائب جبران تويني والذكرى الأولى لاغتيال الجنرال فرنسو الحاج، فيما نحن على مسافة شهرين من الذكرى الرابعة لاغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، يوم توجهنا إلى مجلسكم الموقر للمرة الأولى طالبين الدعم، للكشف عن الحقيقة ووضع حد لإفلات المجرمين من العقاب. ومنذ ذلك اليوم لم نطلب سوى الكشف عن الحقيقة وإحقاق العدالة لإدراكنا أن لا شيء أبشع من ذلك لردع الإرهابيين عن التمادي في إجرامهم.

وها هي حكومة الوحدة الوطنية التي تألفت في بلادى عقب اتفاق الدوحة وإجراء الانتخابات الرئاسية تسجل في البيان الوزاري الذي حصلت بموجبه على ثقة المجلس النيابي "التزامها بالمحكمة ذات الطابع الدولي المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٥٧ والخاصة بجريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه وغيرها من عمليات الاغتيال لتبيان الحق وإحقاق العدالة وردع المجرمين بعيداً من الانتقام والتسييس". وهذا ما أكدته أيضاً فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول الماضي.

ويأتي اجتماعنا اليوم بعد إعلان الأمين العام للأمم المتحدة في ٣٠ تشرين الثاني الماضي "إن المحكمة الخاصة للبنان جاهزة تماماً لتبذل أعمالها في ١ آذار ٢٠٠٩".

كل هذه الأسباب تجعل اجتماعنا محطة هامة، ليس لعائلات الشهداء والضحايا فحسب، بل لكل اللبنانيين لأن لهم الحق جميعاً في الحياة الآمنة الكريمة بعيداً عن الإرهاب والترهيب.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة لمضمون التقرير الحادي عشر الذي قدمه المفوض بلمار، فلا يسع وفد بلادي إلا أن:

- يرحب بالتقدم في التحقيقات الجارية والمعلومات الجديدة التي حصلت عليها اللجنة مما قد يتبع لها تحديد هوية أفراد إضافيين مرتبطين بالشبكة الإرهابية التي نفذت عملية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، كما أنها تدعم النتائج التي تفيد بوجود صلة بين هذه الجريمة وغيرها من الجرائم التي تحقق فيها.
- يشيد بالجهود التي تبذلها لجنة التحقيق في سبيل إرساء عملها على أدلة موثقة ومنسجمة مع أعلى معايير القانون الدولي.

- يأمل أن يستجيب مجلسكم الموقر لطلب التمديد لولاية اللجنة من ٣١ كانون الأول الجاري ولغاية ٢٨ شباط ٢٠٠٩، لضمان تواصل التحقيق خلال الفترة الانتقالية نحو المحكمة الخاصة وبدء المفوض بلمار عمله كمدعٍ عام.

- يتطلع إلى بدء المحكمة الخاصة عملها عند إتمام هذه المرحلة الانتقالية وفقاً لما أعلنه الأمين العام السيد بان كي مون الذي نود أن نخصّه بجزيل الشكر على جهوده المتواصلة في مواكبة مسيرة العدالة من أجل سلامة لبنان واللبنانيين.

- يؤكّد أن التعاون القائم حالياً بين اللجنة والسلطات اللبنانية إنّ لجهة التحقيق أو لجهة المسائل ذات الصلة بأمن اللجنة وموظفيها، سيستمر خلال المرحلة الانتقالية نحو المحكمة الخاصة.

- يشكر جميع الدول التي ساهمت في تقديم المساعدة للجنة التحقيق.

السيد الرئيس،

كلما تقدمت لجنة التحقيق في بحثها عن الحقيقة واقتربنا من بداية عمل المحكمة لإطلاق مسيرة العدالة، كلما أدركنا سر ديمومة هذه المحكمة القانونية للرومان القدماء: "الحقيقة هي أم العدالة".
شكراً.